سياسة سعر الصرف واثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري

د: بن قدور علي أستاذ محاضر "أ"
كلية العلوم الاقتصادية -جامعة سعيدة-
benkaddourali.eco@gmail.com

د: كردودي سهام أستاذة محاضرة "أ"
كلية العلوم الاقتصادية-جامعة بسكرة-
kerdoudisihem@yahoo.fr

الملخص:

إن ارتفاع أسعار أو مخرجات قطاع الموارد الطبيعية يؤدي الى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وتراجع في انتاج وصادرات القطاع الصناعي، وهذا ما يسمى بالمرض الهولندي والذي يؤدي في المدى الطويل إلى انخفاض في النمو الاقتصادي، وقد أصبحت نظرية المرض الهولندي حاليا تسيل حبر كثير من الاقتصاديين لغرض الوقوف على الاسباب التي جعلت العديد من الدول تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية، ولمعرفة ما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض هذه الظاهرة الاقتصادية فقد قمنا في هذه الورقة البحثية بتحليل ومطابقة هذه الاعراض على الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل أثر هذه الظاهرة على سعر صرف الدينار، حيث بينت نتائج هذه الدراسة ان الاقتصاد الجزائري ومن خلاله مختلف مراحلة قد تعرض الى اثر الانفاق للمرض الهولندي بشكل كبير وغير متحكم فيه.

الكلمات المفتاحية: سياسة سعر الصرف، المرض الاقتصادي الهولندي، النفط، البلدان الناشئة

Abstract :

The rise in the price **or the output of** natural resources sector leading on rise in real exchange rate and decline in the product and the industrial sector import, that's called Dutch disease, which lead in the long term to reduction in economic growth, now a day the theory of Dutch disease has a big interesting from the writer economist for the purpose of standing on the causes why many of countries have abundance in the nature source , and to find out whether the Algerian economy is suffering from this economic phenomenon, that's why we do from this research paper an analysis and matching these symptoms on the Algerian economy by analyzing the impact of this phenomenon on the dinar exchange rate. Where the results of this study showed that the Algerian economy and through it is devoid of a stage that has been exposed to the impact of spending for the Dutch disease in a large and uncontrolled.

Key Words: Exchange rate policy, Dutch economic disease, Oil, Emerging countries

المقدمة:

إن ظاهرة الـ dutch disease هي ميزة البلدان المصدرة والمنتجة للمواد الأولية، إذ أن الزيادة المفاجئة في الثروة الطبيعية في السوق الدولية تؤدي إلى قفزة نوعية في صادرات هذه الدول ويكون بذلك تدفق النقد الاجنبي إلى داخل البلد بصورة كبيرة، فاذا انفق النقد الاجنبي المتدفق كله على الواردات فان ذلك يكون له تأثير مباشرا على عرض النقود او الطلب عليها في ذلك البلد وذلك بالنسبة الى السلع المنتجة محليا واذا تم تحويل هذا النقد الى عملة محلية وانفاقه على السلع المحلية غير المتداولة فان ذلك سيؤدي الى زيادة قيمة العملة المحلية سواء كانت أسعار مرنة أو أسعار ثابتة وبالتالي تضعف قدرة صادرات البلد على المنافسة مما يسبب انكماش قطاع الصادرات التقليدي وهذا يسمى اثر الانفاق وبذلك تتحول الموارد الى انتاج السلع المحلية غير المتداولة لتلبية زيادة الطلب المحلي وقطاع النفط المنتعش وهذا ما يؤدي إلى تعثر القطاع التقليدي ويسمى هذا حركة الموارد.

إن الجزائر وباعتبارها بلد مصدر للبترول اعتمدت منذ استقلالها على استراتيجيات التنمية المخططة لبناء هيكل اقتصادي متين يمكن الاعتماد عليه في تحقيق نمو شامل والقضاء على أشكال التخلف، فبعد تجربة فاشلة في ظل المنهج الإشتراكي بدأت تجربة أخرى مع بداية الثمانينات تؤكد وتراهن على المنهج الليبيرالي في علاج أزمات الإقتصاد الجزائري، فكساد السوق البترولية وسقوط سعر صرف الدولار في 1986، ثم الأزمة السياسية الحادة التي عرفتها الجزائر في أكتوبر 1988، أثرت بصفة قوية على سيرورة المسار الإقتصادي، فترتب عن ذلك جملة من المشاكل الاقتصادية. من هذا المنطلق باشرت الجزائر في محاولة الخروج من هذه المشاكل، وذلك بتبنيها لنظام اقتصادي جديد متمثلا في اقتصاد السوق، فكان التعديل والإصلاح الهيكلي للإقتصاد الذي يضم جملة من المقاييس من بينها : تخفيض قيمة العملة الوطنية، تحرير التجارة الخارجية، رفع الدعم عن الأسعار...

من أهم المحاور التي ركزت عليها الإصلاحات الإقتصادية هي تحرير سعر الصرف والتوجه نحو إعطاء قيمة حقيقية للعملة الوطنية، فكانت البداية بتخفيض قيمة الدينار سنتي1991و1994 بنسبتي 22% و 40.17% على التوالي، ثم بعدها مباشرة جاءت مرحلة تبني سعر الصرف المرن التي أفتتحت بتنظيم جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 إلى غاية أواخر سنة 1995، ثم القيام بإنشاء سوق الصرف مابين البنوك مع بداية سنة 1995 معلنة بذلك عن تبني نظام التعويم المدار.

إن هذا البحث جاء لتحليل وضعية الاقتصاد الجزائري وقيمة العملة الوطنية خاصة في ظل الازمات والبحث في العلاقة الموجودة بين ظاهرة العلة الهولندية وسعر الصرف، ومنه تبرز معالم اشكالية البحث كالتالي:

الاشكالية:

هل يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة المرض الهولندي ؟ وكيف يؤثر على سعر صرف العملة الوطنية؟

وللإجابة على هذه الاشكالية نضع الفرضيات التالية:

الفرضيات:

1.بما أن الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بعائدات المحروقات فقد نتج عنه تراجع كبير في قطاعي الصناعة والفلاحة، وهذا ما يدعم فكرة فرضية اصابته بالمرض الهولندي.

2.إن امكانية اصابة الاقتصاد الجزائري بالعلة الهولندية نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية هذا دليل على تدفق كبير للعملة الاجنبية وكنتيجة حتمية يؤدي ذلك الى وجود فائض كبير في الميزان التجاري، وبالتالي يرتفع سعر صرف العملة الوطنية وتنخفض تنافسية الصادرات غير النفطية من خلال ضعف الايرادات في نسبة المبادلات من السلع التقليدية.

حدود الدراسة:

فقد حددت الدراسة في اطارين زماني ومكاني فالبنسة للاطار المكاني فقد حاولت الدراسة البحث في اثر المرض الهولندي عاى اقتصاديات البلدان الناشئة وعلى الاقتصاد الجزائري اما الاطار الزماني ومن خلال محاولة تشخيص اعراض العلة الهولندية على الاقتصاد الوطني وذلك بين فترات (1969-1985) ثم فترة المرحلة الانتقالية وتطبيق الاصلاحات الاقتصادية (1990-1999) ثم الفترة (2000-2014)

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كون ظاهرة العلة الهولندية هي من بين خصائص الدول الريعية، والتي يبقي همها الوحيد الخروج من نقمة الموارد من خلال استغلالها لهذا المورد بطريقة عقلانية تحدث من خلالها نموا اقتصاديا

أقسام البحث:

للإجابة على السؤال المطروح تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

أولا: سياسة الصرف والعلة الهولندية

ثانيا: أثر العلة الهولندية على الإقتصاديات الناشئة

ثالثا: التجربة الجزائرية والمرض الهولندي.

1.سياسة الصرف والعلة الهولندية:

إن ظاهرة الـ dutch disease هي ميزة البلدان المصدرة والمنتجة للمواد الأولية، وتوضح أكثر في البلدان الضعيفة والحديثة فهو نموذج للقطاعات المزدهرة أو المنتعشة الذي يضم مجموعة من الفرضيات التي تبين تطور قطاع دون القطاعات الاقتصادية الاخرى.

1.1. مفهوم العلة الهولندية:

إن أول من استخدم مصطلح المرض الهولندي هي مجلة The économiste البريطانية، وهو يطلق على مشكل ازدهار المواد الأولية من قبل الاقتصاديين الكينزيين[1]، وذلك عند مناقشة مشكل التراجع الصناعي الناجم عن بترول بحر الشمال، حيث أن زيادة إنتاج وتصدير المحروقات عوملت مثل تحويل رأس المال، وتعتبر أسعار الصرف العائمة أنها توازن الحساب الجاري وبذلك فإن النماذج الكينزية ذات الأسعار الثابتة اعتبرت هي الملائمة، فالتصلبات الإسمية تعني أن الأجور الإسمية لن تنخفض في مواجهة تثمين سعر الصرف، حيث أن صادرات المحروقات تتسبب في انخفاض الدخل، وهذا هو الأساس الذي تنبت عليه فكرة

بترول بحر الشمال[2]، ومن ثم فقد اقترحت السياسة الجبائية التوسعية لتجنب مثل هذا الانخفاض[3].

2.1.تشخيص أعراض المرض الهولندي

شهدت فترة السبعينات تبني أسعار الصرف المرنة وارتفاع أسعار البترول إلى جانب تسارع التضخم العالمي المصاحب بالركود الاقتصادي مما أدى إلى صياغة نماذج اقتصادية فسرت تأثيرات تغيرات شروط التبادل، الخاصة باستيراد سلعة استهلاك وسيط على المستوى الاقتصادي المحلي وعلى التضخم وقد كان جوهر اهتمام تلك النماذج ذا طبيعة قطاعية متمثلا في مقارنة أثر ارتفاع أسعار المحروقات أو تأثيرات

اكتشاف منجمي أو أي زيادة أخرى في الثروة، ذات مصدر خارجي على قطاع معين وقد حاول Corden[4]، دراسة أثر ارتفاع أسعار البترول، هذا الارتفاع الذي أدى إلى إعادة توزيع الدخل من بقية العالم إلى البلدان المنتجة للبترول، ومن البلدان الأخرى نحو منتجي المواد البديلة.

وقد ركز Cordon وNeary سنة 1982 التحليل على تبعات اكتشاف منجمي (بترول) على الأسعار النسبية[5]،فقد لوحظ من تجربة البلدان المصدرة للمواد الأولية والبترول خلال فترة السبعينات أن ازدهار الصادرات خلف آثارا معقدة أخرت النمو الاقتصادي في أجزاء أخرى من الاقتصاد، وقد سميت هذه الظاهرة بالعلة الهولندية بسبب الأثر الذي أحدثه إنتاج غاز بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي، مما أدى إلى تحسن في العملة الهولندية، الشيء الذي عرض الصناعات الهولندية إلى منافسة شرسة وبالتالي إلى بطالة حادة.[6]

و كما يستدل من هذه الظاهرة فإنها لم تكن مقصورة على البلدان النامية ولا على صادرات المحروقات ولا حتى على صادرات المواد الأولية، إذ أن نفس التأثيرات التي أحدثها إزدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات النحاس الزامبية و الكاكاو الغانية، كما يمكن أن تنتج أعراض المرض الهولندي عن التدفقات الكبيرة لرؤوس المال إلى داخل البلد كما حدث في مصر أو بنقلادش نتيجة لتدفق المساعدات الأجنبية، أو في فرنسا في العشرينات من القرن الماضي إثر تلقيها لتعويضات الحرب من ألمانيا، أو مثلما حدث في إسبانيا في القرن السادس عشر التي تدفق إليها الذهب من أمريكا الجنوبية، وحتى البلدان الفقيرة من حيث رؤوس الأموال وذات الفائض في اليد العاملة مثلا بنغلادش، تركيا، ومصر أصابتها العدوى جراء تحويلات العمال المهاجرين، من الخارج وعندما يتعلق الأمر بصادرات المواد الأولية، فإن المرض الهولندي يمكن أن يحدث بسبب إرتفاع كبير في السعر العالمي أو التغير التكنولوجي الذي يجعل إنتاج سلعة مصدرة أرخص أو اكتشاف هام لحقول جديدة.

وقد تم تشخيص أعراض المرض الهولندي من قبل Cordon والذي أعطى نموذجا يتكون من ثلاث قطاعات:[7]

أ- القطاع المزدهر Booming sector[8] وهو القطاع في حالة ارتفاع مفاجئ لأسعار المنتجات، والذي يمكن أن يكون قطاع المحروقات أو قطاع تصدير لمادة أولية خلال فترة ارتفاع الأسعار، استغلال اكتشاف آبار البترول أو تغير تكنولوجي مخفض للتكلفة.

ب- القطاع المتأخر Lagging Sector وهو قطاع السلع الأخرى القابلة للإتجار، سواء هذه السلع صناعية أو زراعية.

ج- القطاع السلع غير قابلة للإتجار Non tradeables وهو قطاع يضم المنافع العامة والخدمات فمن أجل اقتصاد مصدر للبترول، فالحالة التي تهمنا أكثر هي القطاع المزدهر، ومنه بدأ Cordon تحاليله لنموذج متوسط المدة أو ما يسمى بنموذج اللب The Cor Model، يضم عاملا متحركا واحد هو العمل، أما عوامل الإنتاج الأخرى فهي خاصة بكل قطاع من القطاعات الثلاثة، ورأس المال هو كذلك ديناميكيا دوليا ومخزون كل العوامل ثابتة، لكن عامل الأسعار مرن.

إن النمو في القطاع المزدهر له أثرين:

1.أثر الإنفاق L'effet dépense

إن الإنفاق على قطاع السلع غير قابلة للإتجار يؤدي إلى رفع أسعارها في المدى القصير، وهذا سيؤدي المساعرة الحقيقية للعملة الوطنية، ورغم أن عائدات الصادرات المزدهرة، ستتفق كذلك في القطاع المتأخر، وبالتالي لا تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع القابلة للإتجار، لأن أسعارها تتحدد في الأسواق الدولية، ويواجه الطلب على السلع القابلة للإتجار عبر الواردات الإضافية، وكلما ارتفع سعر السلع غير المتاجر بها، فإن العمل ينجذب من القطاع المتأخر إلى قطاع السلع غير قابلة للإتجار مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في القطاع المتأخر.

2.أثر الموارد L'effet ressource

عندما ترفع الزيادة في أسعار القطاع المزدهر، الناتج الهامشي للعمل في ذلك القطاع يكون أثر حركة الموارد نشطا، ويؤدي إلى انتقال العمل من كلا القطاعين: القطاع المتأخر، وقطاع السلع غير القابلة للإتجار إلى القطاع المزدهر.

وبسحب أثري الإنفاق والموارد العمل من القطاع المتأخر، فإن حركة العمل من القطاع الثاني إلى الدول تسمى بالتراجع المباشر في التصنيع، ويؤدي تدفق العمل خارج قطاع السلع غير القابلة للإتجار مع أثر الإنفاق، إلى حركة إضافية للعمل من القطاع المتأخر إلى قطاع السلع غير القابلة للإتجار ويسمي Cordon هذه الظاهرة "التراجع غير المباشر للتصنيع".

وعندما يكون القطاع المزدهر هو قطاع البترول فإن هذا القطاع قد لا يستخدم سوى كمية قليلة من العمل وهو ما يعني إلغاء أثر المورد، وفي هذه الحالة فإن لتغير وحيد يتمثل في ارتفاع سعر الصرف، وهو ما يؤدي إلى انخفاض القطاع المتأخر وزيادة إنتاج قطاع السلع غير قابلة للإتجار، وعند توسيع النموذج ذي الثلاثة قطاعات إلى المدى الطويل فإنه يمكن الحصول على نتائج هامة.

3.1.نظرية العلة الهولندية وسعر الصرف:

للبحث في طبيعة العلاقة ما بين ظاهرة المرض الهولندي وسعر الصرف يمكننا التعرض لنظرية Balassa-Samuelson من خلال ما أثبتته التجارب التاريخية في تحليل واختبار العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ولعنة الموارد في الدول التي تعتمد في صادراتها بصفة مطلقة على موارد الريع النفطي، حيث أن سعر الصرف الحقيقي مؤشر هام من مؤشرات وجود العلة الهولندية في الاقتصاد.

1.3.1.أثر Balassa (العلاقة بين السلع القابلة للاتجار والسلع غير القابلة للاتجار)

إن أثر Balassa يستخدم لتفسير ظاهرة تحريف سعر الصرف في البلدان السائرة في طريق النمو، ومنه فإن الدراسات الأمريكية تركزت على نظرية التكامل المتزامن والتي أظهرت استمراريتها على المدى الطويل[9].

يرتكز تحليل Balassa على التميز بين السلع القابلة للإتجار والسلع غير القابلة للإتجار، وكذا على نظرية تعادل القدرة الشرائية الـ PPA وبهذا يسلط الضوء كذلك على نتائج فوارق التطور على مستويات سعر الصرف بين اقتصاديات التبادل.

وخلافا لنظرية تعادل القدرة الشرائية الـ PPA الكلاسيكية، فإن تحليل Balassa يفترض أن السلع القابلة للتبادل هي خاضعة للمنافسة الدولية وكذا للسعر الوحيد، في حين أن السلع غير القابلة للتبادل هي ليست خاضعة للمنافسة، إذن هناك فارق بين أسعار السلع غير التبادلية للإقتصاديات التي هي في تبادل.

هذا الأخير يصبح أكثر وضوح بين بلدان ذات مستوى تكنولوجي مختلف، ومن خلاله فإن التقارب لمستوى التطور يحث على تقارب أسعار السلع غير قابلة للتبادل.[10]

تحت فرضية الPPA فإن سعر الصرف الحقيقي هو مساو للواحد، وهو يعكس مساواة القدرات الشرائية الحقيقية ما بين عمليتين اثنتين، هذا الدليل غير متوقع حصوله بين اقتصادين اثنين الذي فيه الفارق التكنولوجي مهم، إذا كان أثر Balassa مستمر على المدى الطويل فإن تكافؤ قدرات الشراء لا تستطيع أن تكون محققة، وإن الحلول الوحيدة لمعالجته ستكون بتقليل الفارق التكنولوجي للخروج من فخ التخلف، أو المرور من مرحلة ظهور إلى مرحلة تطور تعود إلى استدلال Balassa. ونفترض أن اقتصاد ما مركب من نوعين من السلع، سلع قابلة للإتجار بأسعار محلية وأجنبية P^T وP^{T*} وسلع غير قابلة للإتجار بأسعار محلية وخارجية P^N وP^{N*}.

في اقتصاد متطور وتكنولوجيا متقدمة بالنسبة إلى دخل أكثر ارتفاعا لاقتصاد في طور النمو، إن التطور التكنولوجي يمد بإنتاجية شاملة أكثر ارتفاعا، وإن كانت هذه مختلفة خلال دراستنا لقطاع السلع المتاجرة بها أو قطاع السلع غير المتاجر بها، ومنه فإن السلع التبادلية هي محققة لقانون السعر الوحيد $P^T = P^{T*}$. والانحرافات تأتي إذن من وجود سلع غير قابلة للتبادل.

إذن بالارتداد في نفس العملة، الأجور في البلدان المتطورة هي مرتفعة مقارنة في البلدان الناشئة، وإنه في نفس الاقتصاد الأجور هي متساوية بسبب فرضية سهولة الحركة المطلقة للعمل هذين الافتراضين يضمن أن الأجور في قطاع السلع غير قابلة للتبادل هي مرتفعة جدا في الاقتصادات المتطورة وبالنتيجة أسعار السلع غير قابلة للإتجار ستكون أكثر ارتفاع $P^N < E.P^{N*}$.

إن عدم المساواة هذه توضح ضآلة التقدير لعملات البلدان الناشئة، وهذا يصيب مستويات التنافسية الوهمية وبطبيعة الحال فإن أسعار السلع غير قابلة للإتجار هي الأكثر ضعفا.

في المخطط التجريبي لأثر Balassa هو مدروس تحت مقاربتين في تطور وفي مستوى.

أ- أثر Balassa في تطور يسمح بتفسير الميول عند تسعير سعر الصرف الحقيقي خلال أحداث التطور لبلدنا شيء، إنه من المفترض أن الإنتاجية من قطاع السلع القابلة للتبادل ترتفع بشكل سريع مقارنة بقطاع السلع غير قابلة للإتجار، هذا الارتفاع نشأ عن فرضية تنفيذ السلع القابلة للإتجار لقانون السعر الوحيد على المستوى العالمي.

ب- أثر Balassa في مستوى يسمح بالمقارنة إلى فترة معطاة مستوى سعر الصرف الحقيقي مقارنة بمستوى التطور الاقتصادي نأخذ ثانية ملاحظات السعر السابقة، حيث يمكننا كتابة أن السعر المحلي هو قيمة متزنة من السلع التبادلية وغير تبادلية:

$$[1] \quad P = a \cdot P^T + (1-a)P^N$$

مع أن: a جزء من السلع القابلة للإتجار في الطلب المحلي.

ونعلم أن سعر الصرف الحقيقي المطبق على السلع القابلة للمتاجرة يمكن أن تكتب:

$$[2] \quad q^T = P_*^T + e - P^T$$

$$[3] \quad q = P_* + e - P$$

مع أن: q^T: سعر الصرف الحقيقي المطبق عند الطلب على السلع التبادلية

q: سعر الصرف الحقيقي المطبق عند الطلب العام

بطرح المعادلة [2] من [3]، فنتحصل على العلاقة التي تبين سعر الصرف الحقيقي كدالة تابعة للأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل في الاقتصاد المحلي والأجنبي:

$$q - q^T = [P_* + e - P] - [P_*^T + e - P^T] \quad [4]$$

$$= [P_* - P] - [P_*^T - P^T]$$

$$q = q^T + [P_* - P] - [P_*^T - P^T] \quad [5]$$

$$= q^T + [P^T - P] - [P_*^T - P_*]$$

باستعمال فرضيات Balassa (السلع القابلة للتبادل مقيدة بقانون السعر الوحيد)،سعر الصرف الحقيقي للسلع التبادلية يساوي الواحد الصحيح، هذا يعطي:

$$[6] \quad q = 1 + [P^T - P] - [P_*^T - P_*]$$

من خلال المعادلة [6] فإن سعر الصرف الحقيقي يساوي الفرق بين السعر المتعلق بالسلع التبادلية في الاقتصادين، خلافا لذلك ونظرا لأن سعر السلع غير تبادلية ضعيف جدا في الاقتصاد الناشئ، ومنه فإن السعر الأول سينخفض بسرعة، إن هذا يحث على عدم تقيم سعر صرف حقيقي. وإنه من الملاحظ إن كان ( ) للسلع القابلة للتبادل مختلفة عن الواحد هذا الاستدلال يفسر أثر Balassa.

لإعادة اتزان سعر الصرف الحقيقي العام: $P = a \cdot P^T + (1-a)P^N$ وتعويضه في معادلة سعر الصرف الحقيقي فنتحصل على:

$$[7] \quad P^T - P = P^T - a \cdot P^T - (1-a)P^N = (1-a)[P^T - P^N]$$

$$[8] \quad P_*^T \cdot P_* = P_*^T - a_* \cdot P^T P_*^T - (1-a_*)P_* = (1-a_*)[P_*^T - P_*^N]$$

وأخيرا نتحصل على:

$$[9] \quad q = 1 + [P^T - P] - [P_*^T - P_*] = 1 + (1-a)[P^T - P^N] - (1-a_*)[P_*^T - P_*^N]$$

مع أن:

a و a_* تمثل الحصص الخاصة للسلع القابلة للتبادل للطلب النهائي للاقتصاد الناشئ والاقتصاد المتطور

P^N و P_*^N: الأسعار الخاصة بالسلع غير قابلة للتبادل للاقتصاد المحلي والأجنبي.

من خلال Balassa سعر السلع القابلة للتبادل في حالة ضعيفة في اقتصاد ناشئ الفارق $[\mathrm{P_*^T - P_*^N}]$ ضعيف جدا عن الفارق $[\mathrm{P^T - P^N}]$ في هيكل الطلب النهائي المطابق، هو ارتفاع لأسعار السلع غير قابلة للتبادل في الاقتصاد المطور، الذي يحث على عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الناشئ، إلا أن في هيكل الطلب النهائي غير المتساوي هناك آخر يدخل ضمن السلع غير قابلة للتداول بالعودة إلى المعادلة السابقة نعرف أن $[\mathrm{P^T - P^N}]$ هو أعلى من انحراف

هو إذا كان كذلك اتزان $(1-\mathrm{a})$، هي مهمة أكثر عن إتزان $(1-\mathrm{a_*})$، فإن انخفاض القيمة هي الضآلة في التقويم سعر الصرف الحقيقي ستكون قوية أكثر.

2.3.1.فرضية Balassa-Samuelson (الانتاجية المتحيزة):

ان الاشكال الموجود عند تطبيق نظرية القوة الشرائية سعر الصرف بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة فهناك انحرافات بين أسعار الصرف الثابتة الاسمية واسعار الصرف الحقيقية ويعد هذا المشكل فرضية Samuelson Balassa- التي تعتمد على فرضية أن أسعار السلع التجارية مع التي تحدد سعر الصرف التوازني، هنا لاحظ Balassa سنة 1964 أن الانتاجية في قطاع السلع التجارية تكون أعلى في الدول المتقدمة بينما مستويات الانتاجية في قطاع السلع غير التجارية تكون متماثلة في الدول المتخلفة فان أسعار السلع غير التجارية تكون منخفضة وبالتالي فان أسعار السلع التجارية والسلع غير التجارية تكون أرخص في الدول ذات أجور منخفضة في الدول المتخلفة ومنه يكون هناك اختلاف بين أسعار الصرف الاسمية وأسعار الصرف الحقيقية.

أما الدول المتقدمة فان سعر الصرف الاسمي أقل من سعر الصرف الحقيقي بمعنى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة لسعر الصرف الاسمي تكون بذلك عملة هذه الدولة ذات قوة شرائية أكبر من الدول المتخلفة وبصيغة أخرى يكون مستوى الاجور مرتفع في الدول المتقدمة وضعيف في الدول النامية.

إن فرضية Balassa-Samuelson تفترض أن سعر الصرف الاسمي يتحدد من خلال قطاع السلع التجارية ويفترض أنه إذا كانت القوة الشرائية الحقيقية للعملات المختلفة بالنسبة لكل سلعة من السلع التجارية وغير التجارية تتعادل، وبالتالي يرتفع سعر الصرف الاسمي ويتحدد من خلال أسعار السلع التجارية وبالتالي يرتفع سعر الصرف الحقيقي، ولمعرفة التفاوت بين سعر الصرف السلع التجارية وأسعار السلع غير التجارية إذا وجدت دولارات باعتبار الولايات المتحدة الامريكية هي دولة متقدمة يتم تحويلها إلى عملة محلية لدولة متخلفة طبقا لسعر الصرف الاسمي وبالتالي يمكن شراء كميات كبيرة من السلع والخدمات قياسا لما يمكن أن تشتريه هذه الدولارات في السوق الامريكية وبالتالي فان هذا الكلام يتناقض ومبدأ نظرية تعادل القدوة الشرائية هذا من جهة ومن جهة أخرى أن الطريق الصحيح لمقارنة نصيب الفرد من الدخل لا يكون من خلال تحويلات سعر الصرف حيث أن سعر الصرف الاسمي لا يعكس القوة الشرائية للعملات وبالتالي يجب مقارنة نصيب الفرد بين الدول بواسطة سعر الصرف الحقيقي.

2.أثر العلة الهولندية على الاقتصاديات الناشئة:

إن تحليل Cordon هو إطار مساعد على فهم لماذا تؤدي وفرة الصادرات إلى مشاكل في البلدان النامية، غير أن إنتقال التحليل إلى البلدان الناشئة يطرح عدة مشاكل فيما يخص النتائج.

1.3.1.عقبات نموذج Cordon في البلدان الناشئة

- إن النماذج التي اعتمد عليها Cordon تفترض حالة الاستخدام التام، فإذا كان البلد الناشئ يعاني من بطالة مرتفعة فلن تكون هناك حاجة لكي يحدث أثر حركة الموارد أو أثر الإنفاق حتى في المدى المتوسط، ويمكن تصور سلسلة من الأحداث تجري حسب نموذج اللب Cordon، لكنها تستمر طالما كان هناك استيعاب للعمال البطالين في كلا القطاعين المتأخر والمنتج للسلع غير القابلة للإتجار، وعندما ترتفع أسعار هذه الأخيرة بسبب تأثير الإنفاق الميداني، فإن العمال سيسحبون إلى تلك الصناعات لزيادة العرض وتخفيف ارتفاع الأسعار، مما يلغي إرتفاع سعر الصرف، ويمكن تعويض أثر الموارد بضخ العمل الفائض.
- يمكن توسيع فائض العمل على النطاق الدولي لتكون لها تبعات هامة، فالعديد من الدول المصدرة للنفط استقدمت عدد كبير من اليد العاملة الأجنبية، فهؤلاء العمال مثلهم مثل فائض العمل المحلي يجب أن يخففوا أثر الموارد، وإذا كانوا يحولون مداخيلهم إلى بلدانهم أو يستهلكون سلعا مصدرة فإن العمل وعدة فروع خدمية تأخذ خصائص السلع القابلة للمتاجرة مما يكبح أثر الإنفاق ويخفف من إرتفاع سعر الصرف.
- المشكلة الثالثة تخص المدى الطويل، حيث يمكن أن تكون نتيجة ممكنة تبعا الكثافة الرأسمالية النسبية للقطاعين غير المزدهرين، ففي البلدان النامية من الصعب القول أن القطاع المتأخر أو قطاع السلع غير قابلة للإتجار هو القطاع الأكثر كثافة رأسمالية.

2.3.1.أساليب التحوط من المرض الهولندي

توجد هناك عدة أسباب لحماية القطاع المتأخر، لكن كل واحد منها يعاني من نقائص متجدرة في السياسة الاقتصادية للتنمية ومن بين هذه الأدوات:

تعقيم المداخيل: قد تكون المناعة الكافية من المرض الهولندي هو تعقيم الدخول المتنامية بسرعة في القطاع المزدهر، بحيث أن الحكومة تراكم الاحتياطات الأجنبية وتزودها بادخارات إضافية، إما بفائض في حسابها الجاري أو من خلال القطاع الخاص.

تعقيم الاحتياطات الإضافية: وهنا يجب منع الاحتياطات الإضافية من التنفيذ في الاقتصاد المحلي، وقد سمى Cordon ذلك بـ"حماية سعر الصرف" لأنها تتجنب أو تخفض ارتفاع سعر الصرف نتيجة لتأثير الإنفاق. وبالتالي فإن القطاع المتأخر لن يتضرر من مواجهة سعر صرف مرتفع، رغم أن نمو قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة قد تمت التضحية به، وعندما لا تنفق الدولة كل مداخيل قطاع التصدير فإنها تكون قد خففت من مشكل القدرة الاستيعابية[11].

حماية الأنظمة الإنتاجية: إن المشكلة الأساسية التي يطرحها نموذج المرض الهولندي تتمثل في أن رواج الصادرات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي، دون أن يشكل هو في حد ذاته عامل تنمية، فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للمحروقات بأن تتوفر على موارد عالية معتبرة لكن المفارقة تكمن في أن إستخدام هذه الموارد أدى إلى تشوهات خطيرة في أنظمتها الإنتاجية.

3. التجربة الجزائرية والمرض الهولندي:

إن الجزائر واحدة من الدول التي تعتمد في صادراتها على قطاع وحيد هو قطاع المحروقات، لقد ساهم هذا القطاع في بسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا من جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، وبذلك استعاد بعضا من توازنه وهو الذي عانى خلال حقبة طويلة من الزمن من التقهقر الذي وصل الى حده في سنة 1986 عندما انهارت أسعار البترول في السوق العالمية وهذا ما أثر على النمو الاقتصادي، ومنه فان الاعتماد على على قطاع وحيد سيعجل من ظاهرة العلة الهولندية.

إن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا المجال هو: كيف يمكن تشخيص أعراض المرض الهولندي في الجزائر وكيف تأقلم الاقتصاد الوطني مع الصدمات البترولية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نقوم بتحليل العناصر التالية:

1.3.تحليل هيكل الناتج الاجمالي

أ.الفترة (1970-1985)

إن الفترة (1970-1985) تسمح لنا بالوقوف على التغيرات الهيكلية التي طرأت على توزيع القيمة المضافة الخام مقارنة بالفترة السابقة لحدوث الإزدهار في قطاع المحروقات[12].

الجدول(01): توزيع القيمة المضافة الفترة (1970 – 1985)

	1969	1971	1973	1975	1977	1980	1982	1983	1985
الفلاحة	9.2	10.4	7.2	10.5	8.2	9.3	9.3	8.4	9.0
المحروقات	46.2	36.5	44.9	36.1	35.5	29.2	25	25	23.8
الصناعة	10.1	11.8	11.7	9.8	11.3	13.2	14.6	15.2	16.4
البناء	7.2	9.5	9.6	15.8	18.6	20	22.6	22.9	24
الخدمات	25.6	29.8	24.7	25.7	24.7	25.7	25.6	25.5	24.5

المصدر: البنك العالمي مذكرة حول الجزائر1987/12

يبين الجدول(01) أن حصة المحروقات أي القطاع المزدهر عرف إنخفاضا كبيرا ومستمرا حيث إنتقل من46.2 سنة 1969 إلى 23.8 فقط في نهاية الفترة، وهو ما يعني أن هذا القطاع كان بصدد تحويل مداخيله التي إستحوذ عليها بفضل الرواج إلى قطاعات أخرى، أما حصة القطاع الصناعي عرفت ركودا بين الصدمتين البترولیتين، غير أنها عرفت نموا ملحوظا إنطلاقا من سنة 1977من 11.3 إلى 16.4 سنة1985، وفيما يخص قطاع الفلاحة فقد عرف نموا متعثرا سواء قبل حدوث الإزدهار في قطاع المحروقات أم بعد ذلك مع توجه صاف نحو الركود، ومنه يظهر هذا الجدول بصفة إجمالية، إختلالات في الهيكل الإنتاجي لأن القطاع المزدهر و قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة كانت تشكل 3/4 القيمة المضافة الإجمالية خلال الفترة، أما حصة السلع القابلة للمتاجرة فقد كانت حوالي 19,3% مقابل 32,8% للبناء والخدمات في بداية الفترة، وقد إزدادت هذه الفجوة إتساعا لتصل إلى أكثر من 24 نقطة في نهاية الفترة، وبعبارة نسبية فإنه يمكن ملاحظة أن التحسن الخفيف لصالح قطاع البناء والخدمات، قد ترك منذ 1977 المكان لإستقرار في النسبة بين الإنتاجين، وبالتالي فإنه يمكن التأكد من أن قطاعي البناء و الخدمات قد وسعا من حصتهما بشكل كبير ضمن القيمة المضافة الإجمالية على حساب الفلاحة و الصناعات عموما، وبالمقابل فإن أعراض المرض الهولندي التي كانت بادية في بداية الفترة لم يتم التغلب عليها بحقن الريع البترولي في الإقتصاد، و قد مارس ضعف نمو القطاع الفلاحي تأثيرا معيقا على قطاع السلع القابلة للمتاجرة بطريقة لا نزاع فيها.

الجدول(2): نسبة النمو للقيمة المضافة حسب القطاعات (1970 – 1985) الوحدة(%)

	1974-69	1979 - 74	1985 - 79	1985 - 74
الفلاحة(1)	5,3	8,6	4,3	6,2
الصناعة(2)	6,9	13,5	8,2	10,6
السلع القابلة للإتجار(1+2)	6,2	11,4	6,7	8,8
المحروقات (3)	4,3	3,2	1,3-	0,7
الخدمات والبناء(4)	9,6	16,3	5,7	8,3
القطاعات الكلية(1+2+3+4)	6,6	8,5	3,8	5,1

المصدر: البنك العالمي 1987/12

لقد كانت استجابة قطاع البناء والخدمات الذي كان يتميز بديناميكية حتى قبل 1974 لارتفاع مداخيل المحروقات بتحقيق نمو كبير من 9,6 خلال الفترة 1969– 1974 إلى 16,3 خلال الفترة 1974- 1979 أي بزيادة 5 نقاط عن قطاعي الفلاحة والصناعة مجتمعين، وقد انعكس هذا الاتجاه إيجابيا على هذين القطاعين خلال الفترة الفرعية الثالثة بتسجيلهما لمعدل نموه (6,7%) أعلى بنقطة من قطاعي البناء والخدمات وعلى امتداد كامل الفترة فإن قطاع السلع القابلة للمتاجرة عرف نموا متوسطا أسرع من قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة، وذلك رغم النمو المتقلب للفلاحة والذي بقي معدل نموه أكبر من معدل نمو القيمة المضافة، ومنه فإن هذه النتائج الجزئية والغامضة لا يمكن أن يستدل منها على وجود تأثيرات المرض الهولندي كما حددها النموذج، ويمكن بالمقابل الحديث عن توجه نحو التصنيع إذا تم حصر التحليل في مقارنة بين معدلي النمو في الصناعة والبناء والخدمات، إذ أن النمو كان أسرع في ميدان الصناعة.

أما فيما يخص الحصة النسبية للقطاعات الرئيسية في التشغيل فهي مبينة في الجدول الآتي

الجدول(3): هيكل التشغيل في الجزائر خلال فترة الإزدهار بـ (%) (1969 – 1985)

	1969	1977	1979	1981	1985
الفلاحة	49.3	35.3	32.0	29.1	24.9
الصناعة خارج المحروقات	8	9.2	10.5	-	-
البناء والخدمات	42.2	53.0	54.6	56.2	61.6
قطاع السلع القابلة للإتجار	57.3	44.5	42.5	-	-
قطاع السلع غير قابلة للإتجار	42.2	53.0	54.6	56.2	61.6

المصدر: تقرير البنك العالمي 1987

يبين الجدول (3) أن الحصة النسبية للفلاحة ضمن هيكل التشغيل، قد إنخفضت بالنصف بعد 15 سنة من 49,3% سنة 1969 إلى 24,9% سنة 1985، والأيدي العاملة التي حررتها الفلاحة تم إستيعابها إلى حد كبير من طرف قطاع البناء والخدمات الذي إنتقلت حصته من 42,2% سنة 1969 إلى 61,6% سنة 1985، بينما وفرت الفلاحة والصناعة التحويلية في نفس الفترة (1969-1985)، 30 ألف و 390 ألف منصب شغل على التوالي، وهو ما يدل بكل وضوح على وجود سياسة توزيعية للريع البترولي، مختفية وراء خلق كبير لمناصب الشغل في قطاعات غير منتجة، وبذلك فإن النتائج التي يمكن إستخلاصها هي نفس النتائج التي يبينها توزيع القيمة المضافة الخام، إذ لا يمكن الحديث عن تراجع التصنيع في حالة الجزائر، إذ رغم ضعف حجم التشغيل في القطاع الصناعي إلا أنه تطور بوتيرة أعلى بكثير من وتيرة نمو التشغيل في قطاع البناء والخدمات، إذ أن هذه الوتيرة كانت 5,3% بالنسبة للقطاع الأول و 3,8% بالنسبة للقطاع الثاني، أما سنوات التسعينيات كانت شاهدة على نتائج مشؤومة لهذه السياسة على الإقتصاد الجزائري، وإن الإقتصاد الموجه على الأرجح أخفى آثار الـ dutch disease.

ب.فترة الاصلاحات والتحول نحو الاقتصاد الموجه(1990-1999):

الجدول(4): هيكل القيمة المضافة في الجزائر (1990 – 9199)

	1990	1992	1994	1995	1999
الفلاحة(نسبة النمو السنوية)	-9.28	2.11	-11.1	15.00	-13.6
الفلاحة (% إلى PIB)	13.71	14.31	11.5	11.89	11.43
الصناعة (معدل النمو السنوي)	-24.4	6.57	-3.44	-5.24	-7.2
الصناعة (% إلى PIB)	12.09	11.74	9.95	9.43	9.09
الخدمات (معدل النمو السنوي)	-0.91	3.43	2.46	2.17	11.25
الخدمات (% إلى PIB)	40.08	39.9	42.89	41.19	39.18
قطاع السلع القابلة للإتجار(% إلى PIB)	25.8	26.05	21.5	21.32	20.52
قطاع السلع غير قابلة للإتجار(% إلى PIB)	40.8	39.9	42.89	41.19	39.19

المصدر: تقرير البنك العالمي WDI1999

إن بنية القيمة المضافة خلال سنوات التسعينات ليست جوهرية باختلاف الفترة السابقة التحليل، فقطاع الإنتاج نقص بين 1990 و1999من 26% إلى 20%، في نفس الوقت قطاع الخدمات يواصل على المحافظة على وضعيته في البنية الاقتصادية مع متوسط سعر الذي يجاور 40% على مدى 10 سنوات، أما قطاع الصناعة فيلاحظ تراجعه من 16% في 1985 إلى 9% في 1999، وإن لتلاشي الاقتصاد أثر كبير لـ dutch disease في تصريح ببنية القيمة المضافة بين 1990 و1999، خلال هذه الفترة فالقطاع الصناعي الذي يعد كقوة ضاربة لكل الاقتصاد المعاصر يعرف تلاشي مهم جدا، هذا الاتجاه الذي يرسم أفضل توجه للصناعة في الجزائر يجازف بإظهار مدى متوسط وطويل لقطبين الهيدروكربونات والخدمات.

فخلال هذه المرحلة عرف الناتج الداخلي الخام الاسمي ارتفاع مستمر، اما نسب متوسط انتاج القطاعات الاقتصادية خلال هذه المرحلة فان المحروقات تحتل 32بالمئة في حين الخدمات والصناعة الى 13 و10 بالمئة على التوالي اما قطاع التجارة فهو في تطور مستمر لانه يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات. **الجدول(5): متوسط انتاج القطاعات الاقتصادية (1990 – 1999)بالاسعار الجارية دج^{6}10**

محروقات	فلاحة	صناعة	مناجم	اشغال	ا.بترولية	تجارة	خدمات
480947	195204	146520	3517	172459	24473	282740	1999031
%32	%13	%10	%1	%11	%2	%18	%13

المصدر: تقرير البنك العالمي 2001WDI

ج.الفترة (2000-2014)

وابتداء من سنة 2000 ومع تراجع إيرادات البترول بدأت تظهر بوادر ومؤشرات تراجع القطاع الصناعي المحلي خارج قطاع المحروقات بسبب تداعيات كل من أسعار البترول وارتفاع سعر صرف الدولار، وبالتالي إرتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري الذي يؤثر سلبا على تنافسية صادرات الصناعة المحلية، وبعدما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام حوالي 65% سنة 1980 فقد تراجعت إلى حوالي 7% فقط طيلة الفترة (1999-2014).

الجدول(6): مؤشرات الانتاج الصناعي، المحروقات، الفلاحة للفترة (2000-2014)

السنوات	2000	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2014
المؤشر الصناعي	66.6	65.9	64.9	62.8	61.5	60	58.7	54.7
مؤشر المحروقات	128.6	128	133.2	138.8	145.2	149.6	148.5	150.7
مؤشر الفلاحي	89	106.3	107.5	132.9	128.4	-	-	

Source: International Monetary Fund Algeria Statistical Appendix IMF country Report n08/102/2015.

فخلال هذه الفترة فان الناتج الداخلي الخام اخذ في ارتفاع مستمر والسبب يرجع ال الارتفاع المحسوس في اسعار البترول خلال هذه الفترة في السوق الدولية وهذا كما يوضحة الجدول (07)

الجدول(7): نسب متوسط انتاج القطاعات الاقتصادية للفترة (2000-2014)

المحروقات	الفلاحة	الصناعة	الاشغال	الخدمات	رسوم
4839	588.74	519.66	685.49	2453.81	493.15
%47	%8	%9	%7	%24	%5

المصدر: تقرير البنك العالمي 2016WDI

2.3.تعديل سعر الصرف ومستوى الأسعار

في هذا العنصر سنحاول كشف ثلاثة أنواع من المستويات حسب تعديل Coussy (1991) تحت تأثير إرتفاع أسعار البترول، ومنه فإن المتغيرات الثلاثة المدروسة هي سعر الصرف الإسمي، معدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي فإن هذه المرحلة هي ضرورية لتحليل وجود الـ dutch disease في الجزائر، فهذه المتغيرات الثلاث للأسعار تكون أكثر دلالة لانتقال الآثار على الاقتصاد الباقي.

الجدول(8): نسبة النمو المتوسطة لسعر الصرف الإسمي، سعر الصرف الحقيقي،

مؤشر الأسعار المحلي (CPI)، أسعار البترول بالنسب (%) (1970–1998)

	1975-70	1980-75	1985-80	1990-85	1995-90	1998-95
TCN	-3.53	-0.75	3.74	20.6	33.7	5.8
TCR	-	-6.65	2.22	3.62	11.69	-3.58
CPI	5.06	11.91	9.11	10.26	27.79	12.39
POIL	45.02	25.45	-3.87	-9.36	-6.23	5.24

المصدر: تقرير البنك الدولي 1999، بنك الجزائر 1999.

لتحليل ودراسة أثر أسعار البترول فنلاحظ أن هذه الأخيرة ارتفعت حسب ثلاث فترات:

الفترة الأولى: ارتفاع قوي جدا بين 1970 و1980 وهذا بتسجيل معدل نمو أكبر بين 1970و1975

الفترة الثانية: انخفاض متواصل بين سنة 1980 وسنة 1995 مع تحرك بين 1985-1990.

الفترة الثالثة: ارتفاع مجدد بين 1995و1998 مع معدل نمو معتدل بالمقارنة مع الفترتين السابقتين.

من خلال الفترتين الأولى والثالثة والتي تميزت بارتفاع مفاجئ لأسعار المنتوجات البترولية، عرفت تحسن سنوي في متوسط سعر الصرف الإسمي، هذا الأخير الذي عرف ارتفاعا كبيرا نسبيا بين 1970 و1975، أما بالنسبة للفترة الثانية، فانطلاقا من سنة 1980 بدأ سعر الصرف في انخفاض متواصل وبالتالي فإن هذه الاستنتاجات تؤكد لنا ردة فعل سعر الصرف الإسمي حسب آلية توصف في نموذج الـ dutch disease ، بينما ضعف التحسن الإسمي خلال ثاني ارتفاع لأسعار المنتوجات البترولية يقودنا إلى احتمال أن هذا الأخير لا تنتج إلا بعد ارتفاع جد قوي لسعر البترول، ومنه فإن سعر الصرف الحقيقي يعبر عن علاقة أكثر انتظاما مع سعر البترول، فبين سنة 1975 وسنة 1980 فقد تحسن بنسبة 6.65% بينما سعر الصرف الإسمي لم يتحسن إلا بـ 0.75% بين سنة 1980 وسنة 1995، وأن الانخفاض الاتجاهي لأسعار البترول ترافق بانخفاض حقيقي

وصل إلى 12% كمتوسط انطلاقا من سنة 1995، أما بين 1995و1998 وعكس سعر الصرف الإسمي الذي واصل في الانخفاض، فسعر الصرف الحقيقي وبالتوازي مع ارتفاع أسعار البترول فقد تحسن بنسبة 4%

أما فيما يخص ردة فعل معدل التضخم كان أكثر غموضا، وعموما إن ارتفاع أسعار النفط نتج عنه تضخما في التكاليف وكان مرافقا لزيادة أسعار بديلة للبترول وكل المنتوجات ذات الطاقة.

اما الفترة (2000-2014) فكانت نسبة النمو المتوسطة لسعر الصرف الإسمي، سعر الصرف الحقيقي،

مؤشر الأسعار المحلي (CPI)، أسعار البترول بالنسب (%) كما يلي :

الجدول(9): نسبة النمو المتوسطة لسعر الصرف الإسمي، سعر الصرف الحقيقي،

مؤشر الأسعار المحلي (CPI)، أسعار البترول بالنسب (%) (20015–2000)

	2003-2000	2006-2003	2009-2006	2012-2009	2015-2012
TCN	34.12	33.15	36.18	39.17	40.01
TCR	-	12.03	14.09	16.78	18.91
CPI	27.23	28.1	29.36	30.01	31.25
POIL	1.25	3.35	2.36	6.23-	9.32-

المصدر: تقرير البنك الدولي 2016، بنك الجزائر 2016

3.2.القيد الخارجي

إذا كان بناء اقتصاد وطني ومستقل يفترض بناء نظام إنتاجي متكامل يقلل من التبعية إلى الخارج و ذلك من خلال جعل شروط إنتاج النظام الاقتصادي شروطا داخلية وهي :

- العنصر الذاتي (قوة العمل)
- العنصر الموضوعي (وسائل الإنتاج)

و بالنظر إلى أداء الاقتصاد الفلاحي، واردات المواد الغذائية فإن إعادة إنتاج قوة العمل اعتمد على الواردات الممولة بريع المحروقات ويبين الجدول (10) أن نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية قد شهدت انخفاضا تدريجيا منذ الاستقلال و بدون أي إشارة عن تغير الاتجاه.

الجدول(10):تصدير واستيراد المنتوجات الفلاحية (1963–1985)

	1963	69-1967	77-1974	1980	1982	1985
الصادرات(X)	766	713	4049	7781	9289	10990
الواردات(M)	1151	717	612	496	319	231
نسبة(x/m)	150	98	15	6	3	2

Source:1963 Benissad. M. E. économie du développement de l'Algérie.

OPU (1982)

1967-77- SEP. Annuaire statistique de l'Algérie 1977

1980-85 ONS "Statistiques N° 26

إن العجز الذي عرفه قطاع الفلاحة و الذي تزايد على مر الزمن أمتص على سبيل المثال 12% سنة 1979 و 21% سنة 1985 من مداخيل الصادرات، ومثل إستيراد المواد الغذائية 15% من إجمالي الواردات سنة 1979 وحوالي 17% سنة 1981 و19,6 سنة 1985، ويبين الجدول (15) تزايد العجز في المواد المصنعة من سنة 1976 إلى سنة 1985.

الجدول(11):تصدير و إستيراد السلع المصنعة (1976–1985) الوحدة10^6دج

	1976	1979	1980	1982	1985
الصادرات	697	458	472	758	984
الواردات	18633	26354	32798	39798	42314
الرصيد	-17936	-25896	-32362	-38995	-41330

المصدر: تقرير البنك العالمي حول الجزائر 1987/12

يبين الجدول(10) والجدول (11) اتساع العجز التجاري في قطاع السلع القابلة للإتجار والذي اتسع بشكل سريع خاصة بالنسبة للسلع الغذائية، وقد استطاع الريع البترولي أن يغطي بدون منازع ارتفاع القدرة الشرائية المحلية وبالتالي ارتفاع الطلب المحلي الذي لم يكن من الممكن تغطيته بالإنتاج المحلي وهو ما أدى بعد ذلك إلى تحويل عرض الصادرات التقليدية نحو السوق المحلية وإلى العجز التجاري فيما بعد، ومن الواضح أن حجم العجز التجاري للصناعة لم يكن مرتبطا بانخفاض الصادرات التقليدية لهذا القطاع والتي كانت لا تكاد تذكر في حد ذاتها، وبالرجوع إلى نموذج الـ dutch disease فإن كل تغير في الأسعار النسبية ينجر عنه تأثير إحلال، وهو في حالة الدول الناشئة فهو عديم الأهمية والتفرقة بين السلع القابلة للإتجار والسلع غير القابلة للإتجار تخفي وجود صنف ثالث من السلع، رغم خضوعه للتبادل الدولي، إلا أنه لا يمكن إنتاجه في المدى القصير والمتوسط من قبل الدول الناشئة، وإذا كان الـ dutch disease مرتبطا بوجود إمكانية الإحلال بين الإنتاج المحلي والواردات فإن مرونة إحلال هذا الصنف من السلع هي مرونة ضعيفة و تكاد تكون معدومة.

إن دور الأسعار النسبية مرتبط مباشرة بطبيعة النظام الإنتاجي والاقتصاد التابع فإن هذا الدور يكون قليل الأهمية بسبب ضعف إمكانيات الإحلال بين إنتاج القطاع المستورد وبين الواردات، وسعر الصرف الحقيقي الذي يساوي الميل الحدي للإحلال بين السلع القابلة للإتجار وتلك غير قابلة للإتجار يصبح متغيرا لا أهمية له في تفسير طبيعة التعديل في اقتصاد لا يزال في المرحلة الأولى من التصنيع، بل إن زيادة الواردات هي دليل على تحرك نحو التصنيع لأن بناء القطاع الصناعي متوقف عليها، وهو ما يعني أن عجز الميزان التجاري ليس بالضرورة ناتج عن تراجع قطاع السلع القابلة للإتجار كما يقتضيه النموذج، بل هو يصاحب نمو القطاع الإنتاجي، وفي حالة الجزائر فقد حصل تدهور شروط التبادل الذي تبع الصدمة البترولية الأولى تم تعويضه بدفع قوى للاستدانة والتي عرفت تخفيضا محسوسا مع الصدمة البترولية الثانية، رغم أن سعر الصرف الحقيقي كان قد تثمن بشكل قوي و يبدو أن الاستدانة الخارجية كانت مرتبطة بأهمية ريع المحروقات و بقوته الشرائية و أنها لعبت الدور الرئيسي في تعديل الميزان الجاري، وأخير فإن نموذج الـ dutch disease أهمل دور الدولة مثلما هو معمول به في كل النماذج النيوكلاسيكية.

اما الفترة (1990-2014) فنلتمس تطور كبير في قطاع المحروقات وذلك من خلال النسب المئوية التي يحتلها هذا القطاع في هيكل الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة وان الازدهار الذي عرفة قطاع المحروقات جعل عائدات الدولة من العملة الصعبة يزيد وهذا ادى الى طلبها على الخدمات يزيد وهذا الطلب يساعد على زيادة الانفاق في هذا القطاع الشيء الذي يجعله يتطور وهذا لحاجة الدولة الى الخدمات ويتطور في خطى تطور قطاع المحروقات ولكن بصورة اقل هذا يؤدي الى استقطاب اليد العاملة من القطاعات الاخرى خاصة الصناعة في الوقت الذي يعرف فيه قطاع الخدمات تطورا نظرا لعدم وجود منافسة اجنبية داخل الوطن عكس القطاعات الاخرى خاصة الصناعة التي تعاني من الضعف والتقهقر بسبب المنافسة الخارجية الناتجة عن الانفتاح على العالم الخارجي، ومنه فان هذا التحليل يجعلنا امام اثر الانفاق وبالتالي يوجد اعراض للعلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2014).

الخاتمة:

تعتبر ظاهرة المرض الهولندي من بين أهم الظواهر الاقتصادية التي تحظى باهتمام الكثير من الاقتصاديين لارتباطها بأهم مورد طبيعي والذي يمكن من خلاله تحقيق قفزة نوعية في النمو الاقتصادي وهو مورد البترول، غير أن ظاهرة المرض الهولندي أحدث المفارقة بين النمو الاقتصادي والعوائد المالية الناتجة عن النفط، وباعتبار الجزائر دولة نفطية بامتياز فهي تحقق عوائد مالية ضخمة من تصدير هذا المورد الطبيعي، لهذا فهي محط اهتمام كون اقتصادها مصاب بهذا الداء الاقتصادي .

وما يجب على الحكومات النفطية أن تقوم بتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات وفرض رقابة أكثر على الواردات التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على القطاع الانتاجي والصناعات الفتية، كذلك ما يجب عليها وهو خلق جهاز رقابي أكثر حزما لمراقبة صرف النفقات العمومية، الى جانب الاهتمام بجانب العرض اذ يجب على الدولة انتهاج سياسات جد أكثر فاعلية من خلال تطوير القطاع الانتاجي لتلبية الطلب المحلي دون اللجوء الى قطاع الواردات.

فمن خلال الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة حول امكانية اصابة الاقتصاد الجزائري باعراض العلة الهولندية تم طرح فرضيتين اساسيتين:

الاولى صحيحة حيث أن الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بعائدات المحروقات فقد نتج عنه تراجع كبير في قطاعي الصناعة والفلاحة، وهذا ما يدعم فكرة فرضية اصابته بالمرض الهولندي. وهذا ما تم اثباته في الفترات (1969-1985) والفترة (2000-2014).

الثانية كذلك صحيحة وهي أن امكانية اصابة الاقتصاد الجزائري بالعلة الهولندية نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية هذا دليل على تدفق كبير للعملة الاجنبية وكنتيجة حتمية يؤدي ذلك الى وجود فائض كبير في الميزان التجاري، وبالتالي يرتفع سعر صرف العملة الوطنية وتنخفض تنافسية الصادرات غير النفطية من خلال ضعف الايرادات في نسبة المبادلات من السلع التقليدية وهذا ما تم اثباته كذلك.

ومن اهم النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة انه عند انتهاج الدولة الجزائرية سياسة اقتصاد السوق ظهر جليا وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني بالإضافة الى عدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية .

المراجع:

[1]- Rowtron R-wells (1983), "de l'industrialisation" Cambridge Journal of Economics, Vol 05, PP 215-39.
[2]- Crips F. and Godly W.A.H, (1980), " Britain's Economic Crisis and possible Remedies ", Cambridge Economic Policy group, P. 39.
[3]- Vines Maccejowski Meabe (1983), "Demande management", London, George Alen and Unwin.
[4] Cordon W. Max, (1980), " Inflation exchange rates and the world economy ", 2nd edition, Clarndon, Peres, Oxford.
[5]-Cordon W. N. and Neary P. "Boming sector and de intrustrialisation in small open economy, the economic ", Journal 192, 1982.
[6]-Cordon W. N. and Neary P. " Boming sector and Dutch Disease economics, survey an consolidation ",Oxford Economic Papers, 36, 1984.
[7]-Neary J. P. and Van Wijnbergen "Natural ressources and the macroeconomy ", Basil black well lead UK 1986.
[8]-Cordon W. M.(1982), " Booming Sector and Dutch Disease ; economics : A survey", Australien National University Faculty of Economics and Research, School of social sciences, working paper N°79.
[9] Busson F. et Villa P. (1996), " L'effet Balassa : un effet robuste et longue période ", in Revue du CEPII, N°66, 2ème trimestre.
[10] Ronald Mac Donald, (1995), " Long run exchange rate modeling, a surrey of the recent evidence ", IMF Staff papers, Vol 42, N°03, September.
[11]- Lewis Stephen (1984) "Development problems in mineral rich countries "in M Syrquin. Tayler and L Westphal, edition Economic Structure and Performance, Essays in Honor of H. B. Chenery, New York.
[12] -Matallah. K and J.L.R. Proops : (1990), "The effects of the development of Resource sector on the Algerian economy. Industrialization or de-agriculturation?" Economic systems research. Vol 2. N° 4 keele university. UK.